



تقييم المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى ودورها في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات

أمنية محمود عبد الغني صباغ
البريد الإلكتروني: omniasabbagh@gmail.com

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى مخرجات برنامج الدراسات العليا بأقسام كلية التربية في جامعة أم القرى ودورها في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات ووجهة نظر الخريجات، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الأداة في استبانة مكونة من محورين: مستوى المخرجات، ودور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (284) فرداً من خريجات الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه في أقسام الكلية المختلفة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية كان متوسطاً، بينما تبين أن دور مخرجات البرنامج في تحقيق متطلبات سوق العمل كان منخفضاً من وجهة نظر الخريجات، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تقييم مستوى مخرجات برنامج الدراسات العليا وتحديد دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل تعزى لاختلاف المستوى التعليمي لصالح خريجات الماجستير، وكذلك وجود فروق دالة إحصائية في تقييم مستوى المخرجات تعزى لاختلاف التخصص لصالح تخصص المناهج وطرق التدريس.

الكلمات المفتاحية: المخرجات، الدراسات العليا، سوق العمل، كلية التربية.



Evaluating the Educational Outcomes of the Graduate Program at the College of Education, Um Al-Qura University and its Role in achieving the Requirements of the Labor Market from the point of view of Graduates

Omnia Mahmoud Abdel Ghani Sabbagh

Department, college, university

Email: omniasabbagh@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of outputs of the graduate program in the departments of the College of Education at um Al-Qura University and its role in achieving the requirements of the labor market from the point of view of graduates and the point of view of graduates. the study followed the descriptive approach, and the tool was a questionnaire consisting of two axes: the level of outputs, and the role of outputs in achieving the requirements of the labor market, and the study was applied to a simple random sample consisting of (284) individuals from graduate graduates at the master's and doctoral stages in the various departments of the college.

The results of the study showed that the level of educational outputs of the graduate program at the College of Education was average. while it was found that the role of the program's outputs in achieving the requirements of the labor market was low from the point of view of the graduates, and the results showed that there were statistically significant differences between the averages of the responses of the sample members in evaluating the level of outputs of the graduate program and determining the role of outputs in achieving the requirements of the labor market due to the difference in the educational level in favor of master's graduates, as well as the existence of statistically significant differences in evaluating the level of outputs Due to the difference in specialization in favor of the specialization of curricula and teaching methods.

Keywords: outputs, postgraduate studies, labor market, College of Education.



المقدمة:

تؤدي الجامعات دوراً مهماً في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات من خلال مخرجاتها التي تلبي متطلبات أسواق العمل، وتمدها بالكفاءات المتخصصة في المجالات المختلفة، لذلك استهدفت رؤية المملكة 2030 وخطة التنمية العاشرة، تطوير التعليم الجامعي لسد الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، ووضع الجامعات السعودية على قائمة المنافسة العالمية.

وقد أكدت رؤية المملكة 2030 ضمن التزاماتها الرئيسية على سعيها للتحويل بالتعليم الجامعي إلى تعليم يسهم في دفع عجلة التنمية والاقتصاد من خلال سد الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، والتخطيط لإعداد مناهج تعليمية متطورة تنمي المهارات الأساسية وتطور مواهب الخريجين وتبني شخصياتهم وتحقق التنمية، والعمل مع المتخصصين وعقد الشراكات المحلية والدولية لضمان مواءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل.

إن مواءمة مخرجات البرامج التعليمية الجامعية في المملكة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل أصبح ضرورة ومتطلباً أساسياً لإثبات فاعلية الجامعات وقدرتها على مواكبة التغيرات وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل زيادة أعداد خريجي الجامعات في بعض التخصصات الذين لا يمكن استيعابهم في الوظائف الحكومية أو في القطاع الخاص، مثل خريجي كليات التربية، حيث أشار حمزة (2015) إلى أن خريجي التخصصات النظرية والتربوية فني المملكة تصل نسبتهم إلى 85% من إجمالي المقيدون في المرحلة الجامعية، وهي نسبة لا يمكن استيعابها في سوق العمل الذي أصبح متشعباً بهذه التخصصات. ويؤكد (باناعمة، 2019؛ محمد، 2020) أن الإشكالية ليست في وجود هذه الكليات، وإنما في جودة مخرجاتها، والتخطيط لمواءمة هذه المخرجات مع احتياجات سوق العمل، فمستوى المخرجات لا يتغير وفقاً للتطورات ولا يتكيف مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ومخرجاتها لا تناسب سوى وظائف معينة أصبحت متشعبة فعلياً ولا تستوعب الأ نسب قليلة من الخريجين.

ويتوقع من مخرجات برامج الدراسات العليا أن تكون أكثر مواءمة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، باعتبارها من أهم البرامج التعليمية التخصصية التي تقدمها الجامعات كما أشار لذلك العامري والمالكي (2022)، لأنها برامج ذات مستوى أعلى وتسعى في أهم أهدافها إلى تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات البشرية المبدعة والمفكرة التي تسهم في بناء المجتمع وتنميتها وحله مشكلاته، إضافة إلى الإنتاج البحثي العلمي الذي يُعد من أهم روافد تقدم الأمم ورفقها.

ويؤكد حمزة (2015) موضوع مواءمة مخرجات برامج الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل لم يكن يمثل قضية عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب خريجي هذه البرامج، إلا أن التغيرات والتحويلات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة جعلتها قضية جوهرية، خاصة في ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات التنمية الوطنية في المملكة، وعدم مواكبة تخصصات البرامج الجامعية لتخصصات سوق العمل ومهاراته وأنظمتها.

لذلك، يُعد تقييم هذه البرامج ضرورة للتعرف على واقعها ومدى تحقيقها لأهدافها، وقدرتها على الإسهام في تحقيق رؤية المملكة والتنمية المستدامة، وتلبية متطلبات سوق العمل، وهو ما تحاول الدراسة الحالية تحقيقه من خلال تقييم برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى، حيث تعد كلية التربية من الكليات العريقة بالجامعة، ومن أهم الكليات التي تقدم برامج الدراسات العليا بجميع مستوياتها في مجموعة من التخصصات.

مشكلة الدراسة:

تناولت خطط التنمية الخمسية المتتالية وصولاً للخطة العاشرة الحالية موضوع مواءمة مخرجات الجامعات لمتطلبات سوق العمل باعتباره من أهم القضايا التي تستهدف علاجها، وهو ما أكدته رؤية المملكة 2030 ضمن مستهدفاتها الرئيسية، ويؤكد ذلك ملاحظات الواقع، ونتائج بعض الدراسات العلمية التي قيمت برامج الجامعات السعودية، مثل دراسة الطعاني وشطنواي (2020) التي بينت أن تقييم برنامج الدراسات العليا كان متوسطاً، ودراسة الورثان (2019) التي أظهرت أن مستوى مخرجات كلية التربية في ضوء احتياجات سوق العمل كانت منخفضة.

وأوصت الدراسات (عارف وآخرون، 2018؛ العامري والمالكي، 2022؛ الطعاني وشطنواي، 2020؛ القرشي والقحطاني، 2021؛ الورثان، 2019) بتحسين برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية، وتعديل سياسات القبول في ضوء دراسات علمية لمتطلبات سوق العمل السعودي، وتعزيز التنسيق والتفاعل بين برامج الدراسات العليا في الجامعات ومؤسسات سوق العمل.



في ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين مخرجات الجامعات، خاصة برامج الدراسات العليا في كليات التربية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لاستقصائه، من خلال تقييم المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى والكشف عن دور هذه المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مستوى المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى من وجهة نظر الخريجات؟
2. ما دور مخرجات برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات؟
3. هل توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات على محوري الدراسة تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، التخصص، العمل الحالي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستوى المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى من وجهة نظر الخريجات.
2. التعرف على دور مخرجات برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات
3. الكشف عن مدى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات على محوري الدراسة تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، التخصص، العمل الحالي.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية، وتوضح في النقاط التالية:
 - أهمية تقييم البرامج التعليمية في تحديد واقعها والكشف عن نقاط قوتها وضعفها، خاصة عندما يكون ذلك من وجهة نظر المستفيدين منها بعد التخرج لتقدير مدى التأثير الحقيقي عليهم.
 - الاهتمام المتزايد بمواكبة ومواءمة مخرجات البرامج التعليمية الجامعية لمتطلبات سوق العمل، كمستهدف من مستهدفات رؤية المملكة، ومتطلباً أساسياً للتنمية المستدامة، وأحد أهم مؤشرات جودة أداء الجامعات.
 - زيادة حجم البطالة بين خريجي الدراسات العليا، خاصة في الكليات النظرية مثل كليات التربية، والأمر الذي يتطلب تقييماً علمياً موضوعياً لبرامج الدراسات العليا في ضوء احتياجات سوق العمل.
2. الأهمية التطبيقية، وتوضح فيما يلي:

- التعرف على واقع برامج الدراسات العليا، وتحديد نقاط القوة والضعف، بما يفيد إدارة كلية التربية بجامعة أم القرى في علاج أوجه القصور، وتعزيز الجوانب الإيجابية، للارتقاء بمخرجات البرنامج.
- قد تفيد نتائج الدراسة الباحثين في إعداد برامج وتصورات وخطط استراتيجية لعلاج أوجه القصور التي تظهرها النتائج، بما يساهم في تطوير برنامج الدراسات العليا بكلية التربية ومخرجاته.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تقييم المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا ودورها في تحقيق متطلبات سوق العمل.
- الحدود المكانية: كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- الحدود البشرية: خريجات الدراسات العليا بمرحلتي (الماجستير والدكتوراه) بأقسام كلية التربية بجامعة أم القرى للخمس سنوات الأخيرة.

مصطلحات الدراسة:

1. التقييم

عرفه علام (2008) بأنه "عملية منهجية تتطلب جمع بيانات موضوعية ومعلومات صادقة من مصادر متعددة باستخدام أدوات قياس متنوعة في ضوء أهداف محددة بغرض التوصل الى تقديرات وقرارات مناسبة" (ص.30).



ويعرّف التقييم اجرائياً بأنه: أسلوب علمي لقياس وتقدير مدى تحقيق برنامج الدراسات العليا لأهدافه، وتلبيته لمتطلبات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخريجات.

2. المخرجات التعليمية:

عرف شحاتة والنجار (2014) المخرجات التعليمية بأنها "الإنجازات والنتائج النهائية التي يحققها النظام، وهي الناتج الفعلي للعمليات، وتحدد مخرجات أي نظام وفق أهداف هذا النظام ووظائفه" (ص.260).

وتعرف المخرجات إجرائياً في الدراسة الحالية بأنها: المهارات والكفايات التي يمتلكها خريجو برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى، والتي تتواءم مع متطلبات سوق العمل.

3. سوق العمل:

عرف البندي (2014) سوق العمل بأنه "المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف، وهو منظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل، وفرص العمل المتاحة: وهو كذلك "المكان الذي تصب فيه مخرجات العملية التعليمية، ويحدد مدى قدرة مخرجات التعليم على تلبية احتياجات القطاع الخاص بوصفه واحداً من مجالات توظيف الخريجين" (ص.77).

ويُعرف سوق العمل في الدراسة الحالية بأنه: جميع مؤسسات الأعمال التي تستوعب خريجي الدراسات العليا من كليات التربية لأداء أدوار وظيفية مؤثرة في تنمية هذه المؤسسات وتطورها وتحقيق أهدافها.

أدبيات الدراسة

تقييم برامج الدراسات العليا:

تُعد برامج الدراسات العليا من البرامج الأساسية التي تقدمها الجامعات وتخدم أهدافها وأهداف القطاعات الحيوية وخطط التنمية المجتمعية، وفي هذا الصدد يرى راضي والعربي (2016) أن هذه البرامج تمثل هدفاً استراتيجياً وخياراً رئيسياً لتحقيق أهداف الجامعات، خاصة في إطار البحث والتطوير والربط التخصصي بقطاعات العمل من خلال إعداد الكفاءات في التخصصات المختلفة التي تلي متطلبات سوق العمل وتحقق أهداف خطط التنمية، لذلك ينبغي بذل الجهود الممكنة لتطوير هذه البرامج واستمراريتها بطريقة فاعلة، وهو ما يتطلب إخضاعها لعمليات تقييم مستمرة لقياس فاعليتها ومدى تحقيق أهدافها، وإعادة توجيهها من خلال علاج أوجه القصور وتعزيز نقاط القوة.

وأشار الفايز وآخرون (2019) إلى أن تقييم برامج الدراسات العليا يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على مدى ملاءمة مخرجات هذه البرامج لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية.
2. معرفة مدى ارتباط مقرراتها ومناهجها برسالة الجامعة وفلسفتها، ومدى مواكبتها للتطورات المعاصرة والمستجدات التخصصية.
3. التعرف على مدى توفر نظم محددة أو جوانب معينة في ذات تأثير على أداء الطلاب في هذه البرامج.
4. معرفة مدى مناسبة البرنامج لمتطلبات إعداد الخريجين المتمكنين من مهارات التحليل والتفكير المنطقي والابتكاري، والقدرة على العمل الجماعي ضمن الفريق، وتحمل المسؤولية، واستخدام وتوظيف التكنولوجيا الرقمية في العمل.

ويؤكد العامري والمالكي (2022) على أن تقييم برامج الدراسات العليا ضرورة لتطويرها ورفع كفاءة مخرجاتها، إذ يتم من خلال عمليات التقييم تشخيص واقعها وتحديد جوانب قوتها وضعفها، ومتطلبات تطويرها، وقد زاد الاهتمام بتقييم هذه البرامج مع التوسع الكبير فيها وزيادة أعداد الملتحقين بها وخريجها، وإدراك الجامعات أهمية تطوير برامجها في ظل التنافسية العالية بين الجامعات ورغبة في مواكبة التطورات المحلية والعالمية وتحقيق أهداف التنمية.

وذكر الشهراني (2020) عدداً من الأسباب التي زادت من الاعتماد بتقييم برامج الدراسات العليا في الجامعات، ومن ذلك:

1. التغيرات العالمية والتقدم المعرفي والتقني الكبير، وهي تغيرات وعوامل تزيد من التنافسية وسعي الجامعات لإثبات وجودها وقدرتها على الاستمرار والتطور، ولا شك أن أهم مداخلها ذلك هو برامج الدراسات العليا.
2. تحقيق متطلبات أسواق العمل من الخريجين الأكفاء والمؤهلين مهنيًا ومعرفياً، بما يمكنه من الإسهام في تنمية المجتمع وتقدمه.



3. تعد برامج الدراسات العليا مصدراً رئيساً للتنمية وتخريج المفكرين والمبدعين، وهو ما يجعلها درعاً وحصناً للمجتمع، ويؤكد على دورها في حل مشكلات المجتمعات، خاصة في ظل التغيير المستمر، والذي يتطلب تغييراً مقابلاً وتطوراً في هذه البرامج لتواكب احتياجات المجتمع المتغيرة.
4. يسهم التقييم المستمر لبرامج الدراسات العليا في إقامة التعليم على أسس علمية بما يظهر فاعلية تأثيره في المجتمع.
5. تعد برامج الدراسات العليا من أهم البرامج التي تسهم في إعداد الباحثين المتخصصين القادرين على تقديم إسهامات بحثية فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.
6. ترسيخ المعارف وتأسيسها عن طريق التقييم والتطوير والتحسين لبرامج الدراسات العليا وبنائها على أحدث الدراسات والافادة من نتائج الأبحاث.
- وأشار القرشي والقحطاني (2021) إلى أن تقييم البرامج الجامعية عملية مهمة للغاية، فضلاً عن أهميتها في عمليات الاعتماد الأكاديمي، فإن الدراسات التقييمية تعد مرآة عاكسة لمتخذي القرار حول مدى جودة هذه البرامج، وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتمكين الجامعات من المنافسة.
- وذكر مغربي (2020) عدداً من المعايير التي استخلصها الخبراء لتقييم البرامج الجامعية، بما في ذلك برامج الدراسات العليا، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

 1. المعايير الأكاديمية، وتتضمن الجوانب التقييمية المتعلقة بأهداف البرنامج وتحقيق مخرجاته لنتائج التعلم المستهدفة، والمقررات الدراسية التي يقدمها البرنامج من حيث تصميمها ومحتواها وتنظيمها، وتقييم الطلبة وتحصيلهم.
 2. المعايير المتعلقة بتقديم البرنامج، وتشمل تقييم التدريس وعملية التعلم، ومستوى الدعم والإرشاد الأكاديمي، والموارد البشرية والمادية الداعمة للبرنامج.
 3. تقييم الإدارة الأكاديمية للبرنامج والمعلومات وضمان الجودة والعمل على تحسينها من خلال التغذية الراجعة التي يتم جمعها من الطلاب المنتسبين للبرنامج والخريجين وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات سوق العمل في مجال تخصص البرنامج.

يتبين مما سبق أن عملية تقييم برامج الدراسات العليا من العمليات ذات الأهمية الكبيرة، وأنها تُعد أساساً للحكم على جودة البرنامج والعمل على تطويره، كما تعد منطلقاً لتحقيق هندسة القيمة وكفاءة الاتفاق في برامج الدراسات العليا، وهو ما يسهم في تحقيق فاعليتها، كما يخلص هذه البرامج من العشوائية والتقليدية، وتكرار الخبرات غير المؤثرة في جودة المخرجات، وتوجيهها لتحقيق متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

مخرجات برامج الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل

تُعد موازنة المخرجات لاحتياجات سوق العمل أحد أهم أهداف البرامج الجامعية، بما في ذلك برامج الدراسات العليا، فهذه البرامج تعمل في الأساس على إعداد أفراد متخصصين ذوي كفاءة وبملاك المهارات اللازمة لأداء أعمال معينة في مجال تخصصهم، فهي تعدهم لسوق العمل، فعلاقة مخرجات برامج الدراسات العليا بمؤسسات سوق العمل علاقة وثيقة، لذلك لابد من تصميم وتخطيط برامج الدراسات العليا في ضوء دراسات مستفيضة لمتطلبات سوق العمل.

وتمثل قضية موازنة مخرجات برامج الدراسات العليا لاحتياجات سوق العمل واحدة من القضايا العالمية، حيث أشار المهدي وآخرون (2015) إلى أن ظروف أسواق العمل في كل من الدول المتقدمة والنامية تواجه مشكلات وتعقيدات تتعلق بمواءمة مخرجات الجامعات لاحتياجاتها، وهي تعقيدات عوامل متعددة، منها طبيعة التغيرات المتسارعة في أسواق العمل وتأثرها المباشر بالتطورات التكنولوجية والإنتاجية مما يجعل تطورها أسرع من تطور البرامج التعليمية، كما أدت العولمة لتغيرات كبيرة ومؤثرة في أسواق العمل، وارتفعت معايير ومستويات الجودة في الأعمال المختلفة لتتمكن من المنافسة في ظل الانفتاح العالمي الناتج عن العولمة، وهو ما أدى لزيادة الطلب على قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة ومعرفة مهنية وتقنية وجودة أداء عالية، يضاف لما سبق ضعف التواصل بين الجامعات وأسواق العمل، وقلة المعلومات المتوفرة وغياب الرؤية الواقعية والمستقبلية لصانعي القرار ومخططي البرامج الجامعية حول احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

كما أن هذه القضية تعد من أولويات قضايا التنمية والتطوير في المملكة العربية السعودية كما أشار لذلك باناعمة (2019)، فهناك حاجة دائمة لتحقيق الانسجام والتناغم بين إمكانات وقدرات الخريجين واحتياجات قطاع الأعمال السعودي، ومطلوب من البرامج الجامعية تلبية متطلبات الوظائف الجديدة في ظل رؤية المملكة 2030،



من خلال تزويد سوق العمل بموارد بشرية مؤهلة تمتلك مهارات وكفايات ذات جودة عالية، وتستجيب للمتغيرات والتطورات المستمرة ومتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي.

إن عدم المواءمة بين مخرجات البرامج الجامعية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل سيؤدي إلى إشكالات متعددة، تبدأ ببطالة الخريجين، ولعل هذا أمر ملاحظ للباحثين والمتابعين لواقع المخرجات الجامعية السعودية، سواء في برامج البكالوريوس أو الدراسات العليا، وهي مشكلة ناتجة عن الفجوة في المهارات والقدرات، فالمقررات والمناهج والمهارات التي يكتسبها الطلاب في هذه البرامج لا ترتبط فعلياً بتطورات تخصصاتهم، ففي الوقت الذي انتقلت فيه أسواق العمل إلى تعليم الآلة، وتوظيف التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا زالت بعض البرامج الجامعية، حتى في مراحل الدراسات العليا، تقدم محتوى تعليمي متوارث ومتناقل من أجيال سابقة دون تحديث واقعي، ولا زالت بعض البرامج تبدأ وتنتهي بطريقة نظرية ونظام المحاضرات والإلقاء التقليدي، دون تطبيقات عملية أو ربط مع مؤسسات الأعمال.

وحدد شمعة (2017) أهم متطلبات مواءمة مخرجات البرامج الجامعية واحتياجات سوق العمل في النقاط التالية:

- التركيز على بحوث التغيير والتوقعات المستقبلية المتعلقة بالتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وتغيرات وتطورات أسواق العمل، ووضع ذلك في الحسبان عند تطوير البرامج التعليمية.
- الاستثمار الرشيد في البرامج والتخصصات الجامعية والبحث العلمي، وتشجيع المبادرات التطويرية على المستويات الاقتصادية والمعرفية.
- تطوير التخصصات التطبيقية والتخصصات المتوافقة مع اقتصاد المعرفة والتطورات التقنية ومتطلبات التنمية.
- التوسع في الربط الإلكتروني بين الجامعات والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- الاستثمار في البحث العلمي، وتطوير منظومة البحث العلمي والحوافز المتعلقة بها في الجامعات وبرامج الدراسات العليا.
- التوسع في دمج التقنية الرقمية وتطبيقاتها في برامج التعليم الجامعي بجميع مستوياتها.
- التخطيط الاستراتيجي لجميع البرامج والمخرجات الجامعية والاهتمام بوضع التصورات المستقبلية، ومواجهة المشكلات والتنبؤ بآثارها، ووضع حلول جذرية لها.
- التقييم المستمر للبرامج الجامعية بجميع مكوناتها وعناصرها وتخصصاتها ومخرجاتها، والاستفادة من عمليات التقييم في تطويرها لتكون أكثر ارتباطاً بحاجات الطلاب والمجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- التواصل والتعاون الفعال بين الجامعات ومؤسسات العمل السعودي، من أجل وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التكاملية التي تخدم أهداف جميع الأطراف وتواكب متطلبات التنمية المجتمعية.
- ويؤكد مغربي (2020) على ضرورة ربط البرامج الجامعية بمؤسسات سوق العمل من أجل تحقيق المواءمة المطلوبة، وهذا الربط يتطلب العمل من خلال مجموعة من المسارات التي تبدأ بتشكيل لجان عمل مشتركة من خبراء الاقتصاد ومؤسسات العمل وإدارات الكليات ومسؤولي البرامج التعليمية وذلك لدراسة التخصصات والمهارات اللازمة لسوق العمل والعمل على تليبيتها، ومساعدة مسؤولي الجامعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير البرامج لتواكب احتياجات سوق العمل؛ مع التقييم المستمر لبرامج التعليم والتدريب الجامعي للتأكد من أنها تحقق التوازن بين المعرفة الأساسية للخريجين وما يحتاجون معرفته والقدرة على تطبيق لك كلة في أماكن العمل؛ مع الاهتمام بتعزيز الإرشاد المهني لتوجيه الطلاب منذ بداية المرحلة نحو لاختيار الكلية والتخصص المناسب لهم في ضوء إمكاناتهم ومهاراتهم؛ إضافة إلى أهمية قيام الكليات بدور فعال لتطوير مهارات الخريجين على رأس العمل وقبل العمل، ومساعدتهم على الحصول على وظائف أو الترقى في وظائفهم، والتمكن من المهارات المستجدة في مجال العمل.



الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي سعت لتقييم برامج التعلم الجامعي على اختلافها في ضوء العديد من المعايير والمتطلبات، خاصة متطلبات سوق العمل، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

أجرى القرشي والقحطاني (2021) دراسة تقييمية لبرنامج الدكتوراه في المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء معايير هيئة البرامج التربوية الأمريكية، وتتبع الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (67) طالباً و(31) طالبة من طلبة دكتوراه المناهج العامة في كلية التربية، وأظهرت النتائج أن تحقق معايير: جودة الطالب، والمحتوى والمعرفة التربوية، وأثر البرنامج كان بدرجة كبيرة، بينما كان تحقق معياري: الشراكة المهنية والتدريب الميداني، وضمان جودة البرنامج والتحسين المستمر بدرجة متوسطة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لاختلاف الجنس.

وهدف دراسة الخليوي (2020) لتقديم تصور مقترح لتحقيق الموازنة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، وجمعت البيانات باستخدام استبانة، تم تطبيقها على عينة مكونة من (26) عضو هيئة التدريس بكلية خدمة المجتمع في حفر الباطن، وأظهرت الدراسة درجة مرتفعة للتوازن بين المقررات النظرية والتطبيقية، وتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة، مع وجود معوقات في الموازنة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل تتمثل في ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الكلية، وقلة الاهتمام بتطوير المناهج، وفي ضوء ذلك تم تقديم تصور مقترح للموازنة بين مخرجات المجتمع وسوق العمل في المملكة.

وسعت دراسة الشهراني (2020) لتقويم برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء بعض المعايير، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (37) طالبة تخرجن في البرنامج خلال الأعوام الخمسة الماضية، وتوصلت الدراسة إلى توفر المعايير المقترحة في البرنامج خالد بدرجة كبيرة، وجاءت رسالة البرنامج وأهدافه في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة، وجاءت الخدمات البحثية والإشراف العلمي في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة.

وأجرى الطعاني وشطناوي (2020) دراسة تقييمية لبرنامج الدراسات العليا بجامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وجمعت البيانات باستخدام استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (411) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقييم برامج الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة كان بدرجة متوسطة، ولم تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائية تعزى لاختلاف الجنس، الكلية، ونوع البرنامج.

وسعت دراسة الورثان (2019) لتقييم مخرجات كليات التربية بجامعة شقراء في ضوء متطلبات سوق العمل، وهي دراسة تحليلية لإحصائيات وحدة الخريجين في تخصصات التربية الخاصة، علم النفس اللغة العربية، وتصنيفهم بحسب التخصص والجنس وفقاً للحصول على وظائف من عدمه، وقد أظهرت النتائج أن نسب التوظيف بمقارنة بأعداد الخريجين كانت منخفضة جداً، مع زيادة في أعداد الإناث المتخرجين في مقابل نسب أقل في عملية التوظيف.

كما سعت دراسة عون وآخرون (2019) إلى تقويم برنامج الدراسات العليا بقسم الإدارة التربوية في كلية التربية جامعة الملك سعود في ضوء رؤية المملكة 2030، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (44) طالبة من طالبات الدراسات العليا بالقسم، وكان تقييم الطالبات لبرنامج الدراسات العليا جيداً بصورة عامة من حيث البيئة التدريسية الملائمة، ومحتوى المقررات الذي يساهم في تطوير قدرات الطلبة في البحث والاكتشاف والاستقصاء، واقترح أفراد العينة حذف المقررات التي لا تخدم استراتيجية الدراسات العليا للقسم.

وسعت دراسة عارف وآخرون (2018) للتعرف على دور مخرجات التعلم في الجامعات السعودية في تلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية 2030، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة ملائمة مكونة من (319) عضو هيئة تدريس من الجامعات الحكومية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي، و(126) خريجاً، و(439) فرداً من أصحاب العمل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جودة مخرجات التعلم جاءت بدرجة جيدة جداً.



وقومت دراسة راضي والعربي (2016) برامج الدراسات العليا بجامعة حائل في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات باستخدام استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (52) عضو هيئة تدريس و(113) طالب وطالبة من المسجلين ببرامج الدراسات العليا، وأظهرت النتائج أن شروط تحقق شروط الاعتماد الأكاديمي في البرامج كان بدرجة ضعيفة، مع عدم وجود فروق بين الطلاب تعزى لاختلاف التخصص، في حين وجدت فروق بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب لصالح أعضاء هيئة التدريس.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها ركزت على تقييم البرامج التعليمية في الجامعات ومخرجاتها، مع تنوع المعايير التي تم التقييم في ضوءها، كما أن بعضها تناولت مخرجات البرامج التعليمية ككل سواء في كليات التربية أو في الجامعات بصورة عامة (عارف وآخرون، 2018؛ الورثان، 2018؛ الخليوي، 2020)، بينما اقتصرت دراسات (راضي والعربي، 2016؛ عون وآخرون، 2019؛ الشهراني، 2020؛ الطعاني وشطناوي، 2020؛ القرشي والقحطاني، 2021)، وجميعها دراسات وصفية، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات على عينات متنوعة من أعضاء هيئات التدريس والطلبة أو الخريجين وأرباب العمل، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسات (عارف وآخرون، 2018؛ الورثان، 2019؛ الشهراني، 2020) في التطبيق على عينات من الخريجين. وتختلف الدراسة الحالية في حدودها المكانية الممتدة في جامعة أم القرى، وشمولها لبرامج الدراسات العليا في كلية التربية بجميع تخصصاتها. وقد أفادت الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد المشكلة، وإعداد أداة جمع البيانات، ومقارنة النتائج.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من طالبات الدراسات العليا المتخرجات من مرحلتي الماجستير والدكتوراه بأقسام كلية التربية بجامعة أم القرى: الإدارة التربوية والتخطيط، التربية الإسلامية والمقارنة، التربية الفنية، علم النفس، المناهج وطرق التدريس، للسنوات الخمس الأخيرة، وعددهن (675) طالبة، منهن (576) خريجة ماجستير، و(99) خريجة دكتوراه.

وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (284) خريجة، بواقع (40) خريجة دكتوراه، و(244) خريجة ماجستير، يتوزع على الأقسام العلمية بنسبة (31.34%) من قسم المناهج وطرق التدريس، و(26.76%) من قسم الإدارة التربوية والتخطيط، و(17.60%) لقسم علم النفس، و(14.79%) من قسم التربية الإسلامية والمقارنة، وأخيراً (9.51%) من قسم التربية الفنية. منهن (54.93%) يعملن في القطاع الحكومي، و(10.92%) يعملن في القطاع الخاص، و(34.15%) لا يعملن.

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة لتقييم مخرجات برنامج الدراسات العليا ودورها في تحقيق متطلبات سوق العمل، وذلك بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، حيث تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (40) عبارة موزعة بالتساوي على محوري: مستوى مخرجات برنامج الدراسات العليا، ودور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل.

ويستجاب على الاستبانة بمقياس متدرج خماسي يحدد درجة موافقة أفراد العينة (موافق بشدة، موافق، إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة)، ويقابل الدرجات الخام (5، 4، 3، 2، 1)، وبذلك يقع المتوسط الحسابي بين (1-5)، ويبلغ طول الفئة (0.08)، وعليه يمكن استخدام المعيار التالي في الحكم على الاستجابات في المحورين:



جدول (1) مقياس الحكم على استجابات العينة

المتوسطات الحسابية	الدرجة المقابلة	الاستجابات
4.2 إلى 5	عالية جداً	موافق بشدة
3.4 إلى أقل من 4.2	عالية	موافق
2.6 إلى أقل من 3.4	متوسطة	محايد
1.8 إلى أقل من 2.6	منخفضة	غير موافق
1 إلى أقل من 1.8	منخفضة جداً	غير موافق بشدة

وقد تم التأكد من صدق وثبات الاستبانة بالطرق التالية:

1. صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة في وصرتها الأولية على مجموعة من المحكمين مكونة من (17) عضو هيئة التدريس من المتخصصين في الإدارة التربوية والتخطيط ببعض الجامعات، وذلك لإبداء رأيهم حول مناسبة الاستبانة ودلالة عباراتها على المحاور المدرجة تحتها، وتعديل ما يرنه مناسباً لأغراض الدراسة، وقد اتفق المحكمون على حذف (5) عبارات من المحور الثاني، وتعديل صياغة بعض العبارات بالمحورين وبذلك أصبح عدد عبارات الاستبانة (35) عبارة موزعة بواقع (20) عبارة على المحور الأول، و(15) عبارة على المحور الثاني.

2. الاتساق الداخلي:

تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين العبارات ومحاورها، وذلك بعد التطبيق على عينة استطلاعية مكونة من (15) خريجة من برنامج الدراسات العليا من غير عينة الدراسة النهائية، ويوضح الجدول التالي نتائج الاتساق الداخلي:

جدول (2) معاملات ارتباط عبارات الاستبانة بمحورها (ن=15)

دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل				مستوى مخرجات برنامج الدراسات العليا			
الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م
*0.69	9	*0.71	1	*0.70	17	*0.69	9
*0.72	10	*0.72	2	*0.69	18	*0.72	10
*0.71	11	*0.70	3	*0.74	19	*0.73	11
*0.74	12	*0.70	4	*0.71	20	*0.69	12
*0.71	13	*0.71	5			*0.72	13
*0.67	14	*0.69	6			*0.70	14
*0.70	15	*0.72	7			*0.69	15
		*0.69	8			*0.74	16

* دالة عند مستوى (0.05)

يتبين من الجدول أن جميع العبارات ذات ارتباط دالة إحصائياً مع محاورها، حيث تراوحت معاملات ارتباط عبارات المحور الأول بين (0.69-0.73)، وتراوحت معاملات ارتباط عبارات المحور الثاني بين (0.67-0.74)، وجميعها دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهو ما يُعد مؤشراً على الاتساق الداخلي.

3. ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات للمحورين والاستبانة ككل:



جدول (3) معاملات ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة (ن=15)

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	مستوى مخرجات برنامج الدراسات العليا	20	0.930
2	دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل	15	0.950
	الثبات الكلي للاستبانة	35	0.950

تشير نتائج الجدول إلى أن معاملات ثبات المحورين بلغت (0.930؛ 0.950)، كما بلغ الثبات الكلي للاستبانة (0.950)، وهي معاملات ثبات مقبولة لأغراض الدراسة.
الأساليب الإحصائية:

تم تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، حيث استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى المخرجات ودورها في تحقيق متطلبات سوق العمل، بينما استخدم اختبار t-test للكشف عن الفروق تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي، وتحليل التباين الأحادي ANOVA للكشف عن الفروق تبعاً لاختلاف التخصص والعمل الحالي، واختبار شيفيه Scheffe للفروق البعدية للكشف عن اتجاهات الفروق.

عرض ومناقشة النتائج

عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول:

للإجابة على السؤال الأول الذي نص على: ما مستوى المخرجات التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى من وجهة نظر الخريجات؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لمعياري وتحديد مستوى استجابات أفراد العينة على عبارات محور المخرجات التعليمية، ويوضح الجدول التالي النتائج:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مستوى المخرجات التعليمية من وجهة نظر الخريجات مرتبة تنازلياً

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
16	أسهم محتوى برنامج الدراسات العليا في تطوير مهارات البحث العلمي	3.79	0.689	1	عالي
13	زودني البرنامج الأكاديمي بالقيم الأخلاقية اللازمة لممارسة المهنة مثل الصدق والأمانة والعدالة	3.74	0.663	2	عالي
1	أطبق المناهج النظرية والتطبيقية التي تمت دراستها في الجامعات بشكل جيد	3.66	0.850	3	عالي
5	أكسبني الإعداد الأكاديمي القدرة على استخدام العمليات العقلية العليا لحل المشكلات	3.62	0.960	4	عالي
9	ساعدني المقرر الدراسي على اكتساب مهاراتي التفكير العلمي الناقد	3.61	0.940	5	عالي
6	أسهم البرنامج بإعدادي لممارسة العمل بكفاءة عالية	3.54	0.930	6	عالي
2	مكنتني البرنامج من امتلاك مهارات تمكنني من متابعة المستجدات والمتغيرات المتسارعة في سوق العمل	3.49	0.930	7	عالي
12	شجعتني طرق التدريس المستخدمة على التعلم وتطوير الذات	3.40	1.09	8	عالي
11	استثار محتوى البرنامج مقدرتي على الإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار	3.35	0.950	9	متوسط
15	يواكب البرنامج الأكاديمي المستجدات في المجال التربوي	3.33	0.900	10	متوسط
7	يسهم البرنامج الأكاديمي في تحقيق متطلبات خطط التنمية	3.28	0.960	11	متوسط
20	ساعدني محتوى البرنامج في الإلمام بالمعلومات المرتبطة بالعمل	3.27	0.894	12	متوسط
14	يتواءم محتوى البرنامج الأكاديمي مع المتغيرات المعرفية المعاصرة	3.26	0.934	13	متوسط



م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
17	براعي محتوى البرنامج الأكاديمي مبدأ الانفتاح على الخبرات العالمية	3.25	0.663	14	متوسط
19	قدم لي البرنامج أحدث المعلومات المتعلقة بالتخصص	3.21	0.920	15	متوسط
18	يرتبط البرنامج الأكاديمي مع التكنولوجيا المعاصرة	3.20	0.943	16	متوسط
8	يدعم محتوى البرنامج الأكاديمي متطلبات سوق العمل	2.91	1.06	17	متوسط
3	وفر لي البرنامج مستويات جيدة من التدريب مكنتني من الاندماج في سوق العمل بأسرع وقت	2.90	1.13	18	متوسط
10	ساعدني البرنامج في تعلم مهارات الحاسب الآلي التي يحتاجها سوق العمل	2.73	1.23	19	متوسط
4	ساعدني البرنامج على تعلم اللغات التي يحتاجها تخصصي في سوق العمل	2.10	1.00	20	منخفض
	الدرجة الكلية للمحور	3.28	0.710		متوسط

يتضح من الجدول (4) أن تقييم الخريجات لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة أم القرى كان بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.28) بانحراف معياري (0.710)، وأما على مستوى العبارات، فقد ظهرت (8) عبارات بدرجة عالية تقع متوسطاتها الحسابية بين (3.40-3.79)، وظهرت (11) عبارة بدرجة متوسطة، حيث تقع متوسطاتها الحسابية بين (2.73-3.35)، بينما ظهرت عبارة واحدة بدرجة منخفضة ومتوسط حسابي (2.10).

ويلاحظ أن العبارات التي ظهرت بدرجة عالية تؤكد على القيم النظرية والجوانب الأكاديمية، وبعض المهارات التي تهتم بها مقررات الدراسات العليا، مثل البحث العلمي وما يرتبط به من قيم وأخلاقيات، والجوانب القيمية والأخلاقية لممارسة المهنة، خاصة في الجوانب التربوية، إضافة إلى بعض المهارات العقلية والتنظيمية، وهذا يرجع إلى تركيبة ومحتوى المقررات الدراسية إضافة إلى طبيعة برامج الدراسات العليا التي تنتهي بإعداد دراسة علمية رصينة تنعكس إيجاباً على المهارات البحثية للخريجات.

وأما الدرجة المتوسطة الكلية للمحور، فترجع إلى أن برنامج الدراسات العليا في جميع أقسام الكلية لازال دون المستوى المأمول لهذه المرحلة العلمية المتقدمة، ويتضح ذلك من خلال التركيز على الجوانب النظرية، وقلة الاهتمام بالجوانب التطبيقية والابتكارية وتنمية الإبداع، ومتابعة المستحدثات التربوية العالمية، أو تحديث معلومات المقررات، والتي يُدرس بعضها بنفس المحتوى من سنوات طويلة، فضلاً عن عدم مواكبة محتوى البرنامج لمتطلبات التنمية المستدامة، والارتباط مع مؤسسات العمل ذات الصلة بتخصصات البرنامج وإكساب الخريجات المهارات اللازمة لهن للاندماج في هذه المؤسسات وتطويرها.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات الطعاني وشطناوي (2020) التي أظهرت أن تقييم الطلبة لبرنامج الدراسات العليا كان بدرجة متوسطة، وبينما تختلف مع نتائج دراسات (القرشي والقحطاني، 2021؛ الشهراني، 2020؛ عون وآخرون، 2019) التي أظهرت أن نتائج التقييم كانت مرتفعة أو جيدة، ودراسة راضي والعربي (2016) أن تقييم برامج الدراسات العليا كان بدرجة ضعيفة.

عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني

للإجابة على السؤال الثاني الذي نص على: ما دور مخرجات برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لمعياري وتحديد مستوى استجابات أفراد العينة على عبارات محور علاقة المخرجات بمتطلبات سوق العمل، ويوضح الجدول التالي النتائج:



جدول (5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور علاقة المخرجات بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات مرتبة تنازلياً

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
26	يركز برنامج الدراسات العليا على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل	3.29	1.04	1	متوسطة
21	يعتمد سوق العمل على مؤسسات التعليم العالي لتلبية الاحتياج من الموارد البشرية من جميع التخصصات كماً ونوعاً	2.91	1.15	2	متوسطة
34	يقوم برنامج الدراسات العليا ببناء قوى عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً للعمل في المجالات المختلفة	2.82	1.04	3	متوسطة
27	تستفيد خطط التنمية من نتائج البحوث العلمية	2.73	1.09	4	متوسطة
33	يتمتع برنامج الدراسات العليا بقدرته على تحقيق مطالب المجتمع التنموية واحتياج سوق العمل	2.68	0.950	5	متوسطة
32	تحقق مخرجات البرنامج حاجات الجهات المستفيدة من الخريجين في سوق العمل	2.67	1.00	6	متوسطة
29	تلائم تخصصات برامج الدراسات العليا بالجامعات متطلبات سوق العمل	2.56	1.01	7	منخفضة
30	تركز الدراسات العليا على المجالات التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل	2.51	0.990	8	منخفضة
23	تمكن آلية سوق العمل خريجي الجامعات من تطبيق المناهج النظرية والتطبيقية بشكل جيد	2.50	1.02	9	منخفضة
31	تعلم الجامعات على تقديم التخصصات الجديدة والتي تتسجم مع متطلبات سوق العمل	2.46	1.09	10	منخفضة
35	تعكس العملية التعليمية احتياجات سوق العمل	2.44	0.960	11	منخفضة
24	توجد مراكز مشتركة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل لتدريب خريجي الجامعات	2.40	0.970	12	منخفضة
25	يتوافر نظام معلوماتي يمكن الخريجين من الاطلاع على التخصصات المطلوبة في سوق العمل	2.39	1.09	13	منخفضة
28	تقوم مؤسسات التعليم العالي باستطلاع آراء سوق العمل لمعرفة أداء مخرجاتها التعليمية	2.17	0.980	14	منخفضة
22	تقوم الجامعات بتوجيه الخريجين إلى المجالات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل	2.13	1.00	15	منخفضة
	الدرجة الكلية للمحور	2.57	0.750		متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن دور مخرجات برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات كان منخفضاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (2.57)، بانحراف معياري بلغت قيمته (0.750)، وأما على مستوى العبارات فقد ظهرت (5) عبارات بدرجة متوسطة، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.73-3.29)، بينما ظهرت (10) عبارات بدرجة منخفضة، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.13-2.56).

وتعزو الباحثة الدرجة المنخفضة لدور مخرجات برنامج الدراسات العليا في تحقيق متطلبات سوق العمل إلى العديد من الأسباب، التي يأتي في مقدمتها انفصال الجامعات عن أسواق العمل المحلية والعالمية، وعدم ربط تخصصاتها ومخرجاتها باحتياجات ومهارات سوق العمل الحالي والمستقبل، فالدراسات والأبحاث العلمية التي ينتجها باحثوا الدراسات العليا وأعضاء هيئات التدريس لا تنزل إلى أرض الواقع، ولا تهتم بقياس وتحديد احتياجات سوق وتقديم تصورات لتلبيتها من خلال البرامج الجامعية، وهو ما يعني أن مخرجات برامج الدراسات العليا لا تضيف قيمة للواقع، فالتخصصات والمقررات يتم تصميمها بطريقة تقليدية وبنفس الأسلوب القديم الذي



تسير عليه الجامعات، ولا توجد علاقة بين سياسات القبول واحتياجات التنمية المستدامة، ولا زالت التخصصات النظرية مسيطرة على برامج الدراسات العليا، وهي تخصصات ذات تشعبات عالية في سوق العمل، ولا تمثل احتياجاً على المدى القريب أو حتى البعيد، وغالباً ما يعمل خريجوها في مجالات أخرى، فكلية التربية بحاجة إلى إعادة تخطيط لبرامج الدراسات العليا، وربطها بالاحتياجات لمتجددة لسوق العمل، وبالتخصصات المستقبلية، وتوجيه الدراسات والأبحاث العلمية لتندعم دور الجامعات في تلبية متطلبات سوق العمل.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة الورثان (2019) التي أظهرت نتائجها أن مخرجات كليات التربية تسهم في التوظيف بدرجة منخفضة جداً. بينما تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسات (الخليوي، 2020؛ عارف وآخرون، 2018) التي أظهرت أن المخرجات التعليمية تلبى احتياجات سوق العمل المتجددة بدرجة مرتفعة.

عرض ومناقشة نتائج السؤال الثالث:

للإجابة على السؤال الثالث الذي نص على: هل توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات على محوري الدراسة تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، التخصص، العمل الحالي؟ تم استخدام اختباري t-test وANOVA للكشف عن الفروق وفقاً للمتغيرات الثلاثة، وفيما يلي توضيح النتائج:

جدول (6)

نتائج اختبار t-test للفروق بين متوسطات الاستجابات تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي

المحور	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مستوى المخرجات	ماجستير	40	3.53	0.72	2.41	0.02 دالة*
	دكتوراه	244	3.24	0.70		
دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل	ماجستير	40	2.84	0.68	1.92	0.06 دالة*
	دكتوراه	244	2.59	0.75		

يتبين من نتائج الجدول (6) وجود فروق دالة إحصائية في محوري الدراسة تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، حيث كانت قيم T ذات مستويات دلالة أقل من (0.05)، وبمراجعة المتوسطات الحسابية يتبين أن الفروق في المحورين لصالح مستوى الماجستير، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن فرصة خريجي هذه المرحلة في الحصول على وظائف تكون أقل في الغالب من الحاصلين على الدكتوراه، كما أنهم لا يتعلمون مهارات ذات صلة وثيقة باحتياجات أسواق العمل، أو الوظائف التي يستهدفون العمل فيها، مما يزيد اهتمامهم بتقييم البرامج التعليمية وأدوارها في ربطهم بأسواق العمل، خاصة في ظل صعوبة كثير منهن في الحصول على وظائف تتفق مع تخصصاتهم. وتختلف هذه النتائج مع دراسة الطعاني وشطناوي (2020) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لاختلاف نوع البرنامج.

ثانياً: الفروق تبعاً للتخصص (القسم)

جدول (7)

نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للكشف عن الفروق بين الاستجابات حسب متغير التخصص

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى المخرجات	بين المجموعات	8.79	4	2.20	4.65	0.000 دالة*
	داخل المجموعات	132.00	279	0.47		
	الإجمالي	140.79	283			
دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل	بين المجموعات	3.49	4	0.87	1.57	0.180 غير دالة
	داخل المجموعات	155.21	279	0.56		
	الإجمالي	158.71	283			

تشير نتائج الجدول (7) إلى وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة على محور مستوى مخرجات برنامج الدراسات العليا تعزى لاختلاف التخصص، في حين لم توجد فروق في محور دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل، ولمعرفة اتجاهات الفروق في المحور الأول تم استخدام اختبار شفهي Scheffe، ويوضح الجدول التالي النتائج:



جدول (8) نتائج اختبار Scheffe للمقارنات البعدية لتحديد اتجاه الفروق في محور مستوى المخرجات تبعاً لاختلاف التخصص

التخصص	المتوسط الحسابي	تربوية إسلامية ومقارنة	إدارة تربوية وتخطيط	تربوية فنية	مناهج وطرق تدريس	علم النفس
تربوية إسلامية ومقارنة	3.39	-	0.15	0.07	0.05	*0.45
إدارة تربوية وتخطيط	3.24	-	-	0.08	0.20	0.30
تربوية فنية	3.32	-	-	-	0.12	0.38
مناهج وطرق تدريس	3.44	-	-	-	-	*0.50
علم النفس	2.94	-	-	-	-	-

يتبين من نتائج الجدول أن الفروق كانت بين التخصصات في علم النفس وكل من التربية الإسلامية والمقارنة، والمناهج وطرق التدريس، وقد تبين أن اتجاهات الفروق لصالح تخصص المناهج وطرق التدريس، وقد يكون السبب إلى زيادة عدد خريجي تخصص المناهج وطرق التدريس ومحدودية فرص العمل المتاحة لهم في سوق العمل، خاصة مع الارتباط الوثيق لتخصصهم بمجال واحد محدد هو المجال التربوي والذي يُعد مجالاً منشعباً بالوظائف سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي. وتختلف هذه النتائج مع دراسة راضي والعربي (2016) التي أظهرت عدم وجود فروق بين الطلاب تعزى لاختلاف التخصص.

ملخص النتائج:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. تقييم الخريجات لبرنامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة أم القرى كان بمستوى متوسط.
2. دور مخرجات برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى في تحقيق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجات كان منخفضاً.
3. توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تقييم مستوى المخرجات وتحديد دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل تعزى لاختلاف المستوى التعليمي لصالح خريجات الماجستير.
4. توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في تقييم مستوى المخرجات تعزى لاختلاف التخصص لصالح تخصص المناهج وطرق التدريس، بينما لم تظهر فروق دالة في تحديد دور المخرجات في تحقيق متطلبات سوق العمل.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة في ضوء النتائج التي تم التوصل لها بالعمل على ما يلي:

1. تطوير أنظمة ومقررات برامج الدراسات العليا، وتحويلها إلى برامج تطبيقية، تهتم بتنمية الجوانب الإبداعية والابتكارية وتنمية المهارات العملية من خلال التركيز على التطبيق العملي، والاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة لإكساب الطلبة خبرات ومهارات متقدمة ومواكبة للتطورات العالمية بما ينمي كفاياتهم اللازمة للاندماج في سوق العمل.
2. دراسة احتياجات سوق العمل السعودي والعمل على تصميم برامج الدراسات العليا في كليات التربية في ضوء هذه الاحتياجات، ويتطلب ذلك توجيه المراكز البحثية والأطروحات العلمية لمرحلتى الماجستير والدكتوراه بطريقة مبتكرة لدراسة الحاجات المتجددة للمؤسسات ذات الصلة بتخصصات البرنامج، وتحديث التخصصات في ضوء نتائج هذه الدراسات والأبحاث.
3. إنشاء وحدة متخصصة في كلية التربية تكون مسؤولة عن تقييم مخرجات برنامج الدراسات العليا من خلال إحصائيات محدثة والتواصل المباشر مع الخريجين والخريجات، إضافة إلى الربط مع مؤسسات سوق العمل، واستقصاء احتياجاتها، وآراءها، والعمل على إشراكها في تطوير التخصصات لتواكب احتياجاتها الحالية والمستقبلية.



المقترحات:

1. تطوير تخصصات برامج الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء تغيرات سوق العمل المحلي والعالمي.
2. تصور مقترح لإنشاء وحدة الارتباط مع سوق العمل في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية.
3. دراسة تحليلية لمحتوى برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى في ضوء متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي.

المراجع

1. باناعمه، فوزية عبدالرحمن. (2019). الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية، مجلة التربية (الأزهر)، 38(184)، 725-746.
2. البندي، عاصم عبدالنبي. (2014). مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر: المؤسسات المستقبلية بمدينة المحلة الكبرى أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]، الأكاديمية العربية، الدانمارك.
3. حمزة، أحمد عبد الكريم. (2015). الموازنة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية. مجلة الإرشاد النفسي، 1(42)، 365-391.
4. الخليوي، لينا سليمان. (2020). الموازنة بين مخرجات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: كلية المجتمع في حفر الباطن أنموذجاً. مجلة البقاء للبحوث والدراسات، 23(عدد خاص)، 21-33.
5. راضي، بهجت عطية، والعربي، هشام يوسف. (2016). تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة حائل في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية، 16(4)، 1-73.
6. شحاتة، حسن والنجار، زينب (2014). معجم المصطلحات التربوية والنفسية (ط2). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
7. شمعة، محمد وليد. (2017). دور الإرشاد الوظيفي في دمج خريجي الجامعات الفلسطينية في سوق العمل: دراسة حالة مركز الإرشاد الوظيفي بقطاع غزة [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين.
8. الشهراني، نورة محمد عوض. (2020). تقويم برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء معايير مقترحة. مجلة كلية التربية، 36(11)، 254-282.
9. الطعاني، ورود معروف، وشطناوي، نواف موسى. (2020). تقييم برنامج الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية - سلسلة العلوم الانسانية، 23(2)، 1-21.
10. عارف، أسامة حسن، عبد الحميد، محمد حمزة، وحجازي، أحمد أبو الفضل. (2018). جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030. مجلة البحث العلمي في التربية، 4(19)، 683-741.
11. العامري، حمدان عزيز أحمد، والمالكي، عوض صالح. (2022). تقويم برنامج الماجستير في المناهج وطرق تدريس الرياضيات بجامعة الطائف في ضوء نموذج هاموند. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(59)، 26-57.
12. علام، صلاح الدين محمود. (2008). القياس والتقويم التربوي والنفسية اساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
13. عون، وفاء محمد، الصعب، منال محمد، والقحطاني، عبير عبد الله. (2019). تقويم برامج الدراسات العليا بقسم الإدارة التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة كلية التربية، 35(7)، 30-62.



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (91) May 2023

العدد (91) مايو 2023



14. الفايز، فايز عبد العزيز، التركي، عبدالله سعيد، والملحم، عبداللطيف صالح. (2019). تقويم البرامج المقدمة في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك فيصل في ضوء أهدافها كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلاب. *مجلة العلوم التربوية*، (19)، 313-370.
15. القرشي، عبد الرحمن عواض، والقحطاني، محمد حسن. (2021). تقويم برنامج دكتوراه المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء معايير هيئة البرامج التربوية الأمريكية "الكيب". *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (137)، 387-410.
16. محمد، أم كلثوم أحمد. (2020). جودة مخرجات التعلم للطلبات الخريجات من كلية التربية جامعة حائل من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس على وفق رؤية المملكة 2030. *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (3)59، 107-136.
17. مغربي، مروان أحمد محمود. (2020). تقييم برنامج البكالوريوس بكلية التصميم جامعة جدة ومدى موافقته لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطالبات، *مجلة مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية*، (8)، 155-190.
18. المهدي، ياسر فتحي، الحبسية، مياء سيف سالم، والبوصافي، ماجد سعيد. (2015). الموازنة بين مخرجات كليات التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان: دراسة تحليلية، *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، (7)4، 23-38.
19. الورثان، عدنان بن أحمد بن راشد. (2019). تقييم مخرجات التعليم الجامعي وفق متطلبات سوق العمل: دراسة حالة لتخصصات التربية الخاصة، *علم النفس واللغة العربية بكلية التربية بجامعة شقراء. الثقافة والتنمية*، (134)، 247-284.